

2018 2111
النسخة للبريد الإلكتروني



الحمد لله

قيس الهويما
كاتب مبالغ
بمكتب الاستاذ سامي الضامني
بطاقتها مهنية عدد 715

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عد302

تاريخ القرار: 06 ديسمبر 2017

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

المدعية: شركة "اتصالات تونس" الكائن مقرها بحدائق البحيرة 1053 ضفاف البحيرة
تونس .

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورونج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة
أورنج تونس المركز العمراني الشمالي 1003.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 30 مارس 2016
والمرسمة بتدبير القضايا تحت عد302 والتي تظلمت بموجبها من الامتياز المقترن بالعرض التجاري
"عجب" والمتمثل في تمكين مشترك المدعى عليها من الامتيازات التالية:
- 10 مرات الرصيد عن كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دنانير.
- Mo 700 بمجرد استهلاك 10 دنانير.

مشككة في حصول الامتياز على الموقفة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات، نظرا لتمسكها بمخالفته
لمقتضيات الفصل 3 نقطة h من قرار الهيئة عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة
على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها إضافة
لإدعائها خرقه لأحكام النقطة الرابعة من محضر الجلسة المحرر بتاريخ 17 ديسمبر 2015 المنعقدة بين
جميع المشغلين والذي نص على أن:

" le bonus sur recharge ne peut pas être utilisé pour le data mobile "

وهو ما اعتبرته العارضة مضرا بمصالحها، منتهية الى طلب الاذن بإيقاف العرض موضوع التظلم بصفة فورية مع سحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به وتطبيق مقتضيات الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة واتخاذ التدابير اللازمة لردع مثل هذه الممارسات بصفة نهائية ضمانا لتوازن سوق الاتصالات ولمصالح المشغلين المنافسين.

اثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث اتضح، أن المدعية لم تحضر الجلسة الحكمية المعنية بتاريخ 06 ديسمبر 2017 رغم بلوغ الاستدعاء اليها بتاريخ 09 نوفمبر 2017 حسب الختم الوارد بوصل الإيداع.

وحيث يستخلص من الأحكام المنظمة لإجراءات التداعي أمام مختلف أصناف المحاكم العدلية والإدارية الواردة في الفصول 49 و 75 و 79 و 205 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية والفصل 38 من القانون المنظم للمحكمة الإدارية والفصل 205 من مجلة الشغل، أن عدم حضور المدعي بالجلسة يعد تخليا عن القضية ويستوجب طرحها.

وحيث وإن لم تنص مجلة الاتصالات صراحة على جزاء عدم حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة فإن إجراءات التداعي أمام الهيئة تخضع الى القواعد العامة للمرافعات المدنية في المسائل التي لم يقع تنظيمها بشكل خاص.

وحيث أن تخلف شركة "اتصالات تونس" عن حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة رغم بلوغ الاستدعاء اليها طبق القانون يعد بمثابة التخلي عن الدعوى واتجه تفريعا على ذلك الحكم بطرح القضية.

لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه، قررت الهيئة الوطنية للاتصالات طرح القضية

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسباس: رئيس الهيئة
جعفر الربعاوي: نائب رئيس الهيئة
الحبيب عبد السلام: العضو القار
محمد نوفل فريخة: عضو
محمد الطاهر الميساوي: عضو

وحرر بتاريخه

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يضمن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصيغة النهائية لهذا القرار
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات